www.facebook.com/ZaitonMagazine - zaiton.mag@gmail.com - www.zaitonmag.com
محلية اجتماعية ثقافية نصف شهرية مستقلة | السنة العاشرة | 15 أيلول 2022

زيتون

العدد : 264

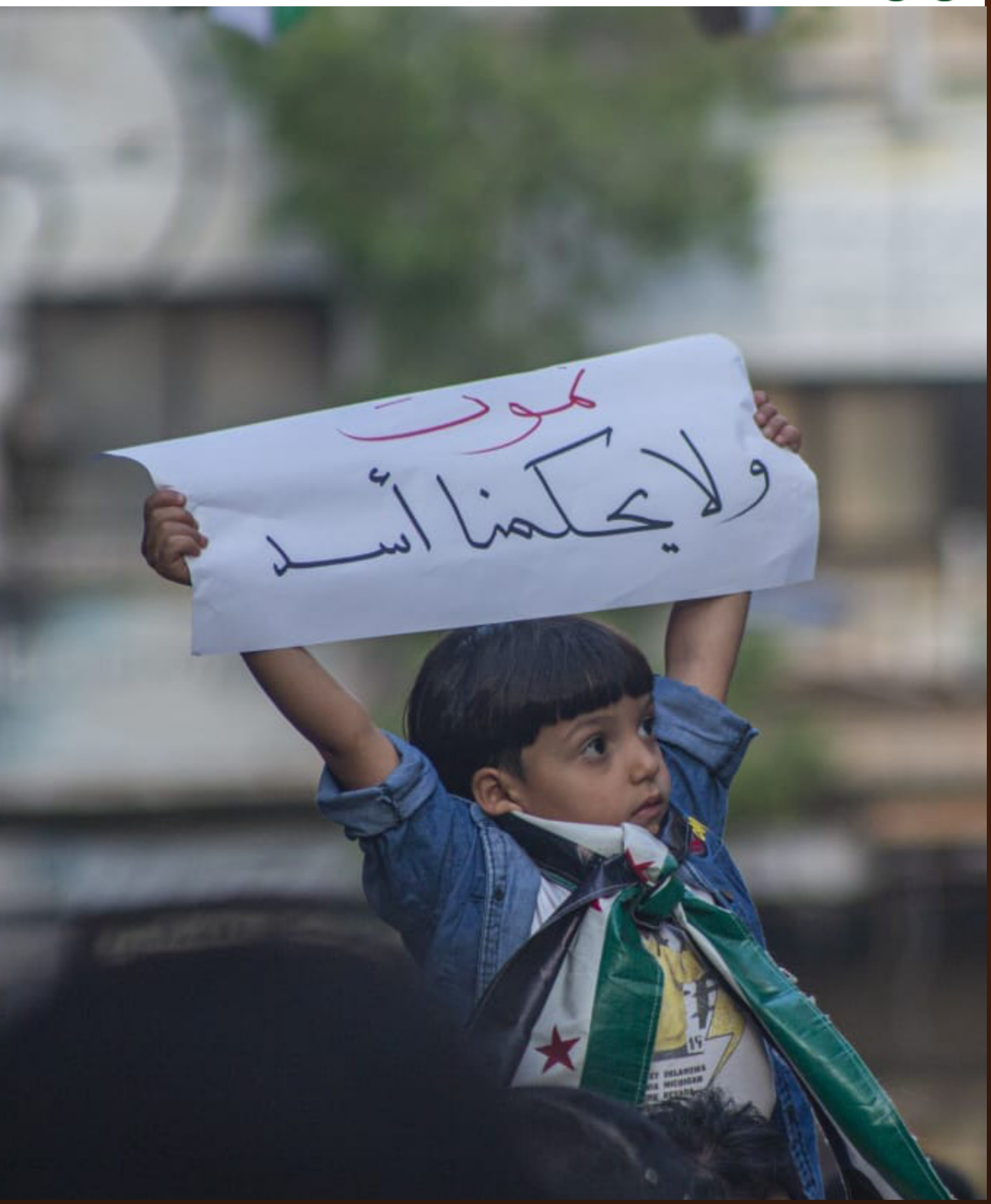

تخوفا من مساومات السياسة
السوريون في الشمال يستبقونها بالرفض

نازحو المخيمات يواجهون مخاطر الحر الشديد لوحدهم

حذّرت منظمات محلية من تصاعد الأخطار التي تواجه قاطني المخيمات جراء ارتفاع درجات الحرارة، والتي تتمثل في الآثار الصحية السلبية على النازحين، وتزايد نشاط الأفاعي والعقارب، فضلاً عن ارتفاع معدّل الحرائق.

وتمرّ البلاد حالياً بموجة حرّ شديدة بلغت ذروتَها اليوم الإثنين، مع تجاوز درجات الحرارة العظمى لـ ٤٠ درجةً مئوية، وسط انعدام أبسط مقومات الحياة في المخيمات.

وقالت منظمة "الدفاع المدني" السورية إن موجات الحر الشديد في فصل الصيف تؤدّي لظهور القوارض والأفاعي وانتشارها بشكل كبير في مخيمات النزوح.

ولفتت إلى أنها تكثّف جهودها في توعية قاطني المخيمات من خطر الأفاعي والعقارب والوقاية من لدغتها وطرق التعامل الأولي السليمة معها.

من جانبها أشارت منظمة "منسقو استجابة سوريا"، في بيان إلى أن المرتفع الجديد يؤثر على الشمال السوري، بالتزامن مع ظروف إنسانية صعبة في محافظة ادلب وخاصةً في المخيمات التي يبلغ عددها ١,٦٣٣ مخيماً يقطنها أكثر من ١,٨ مليون مدني نازح.

وحذّر البيان من "تسبب ارتفاع درجات الحرارة، بظهور الأفاعي والعقارب السامة والحشرات، حيث يقتل سكان المخيمات الحدودية هذه الحيوانات بشكل يومي، مما يزيد المخاوف من انتشار هذه الظاهرة وخاصةً بوجود الأطفال وفي ظل عدم توفر المصل الخاص بلدغة الأفاعي إلا في مشافٍ محددة".

كما دعا إلى توخي الحذر الشديد في التعامل مع مواقد الطهي واسطوانات الغاز، التي "تسبب الحرائق وخاصةً أن الفترة الماضية شهدت أكثر من ١٢٨ حريقاً معظمها نتيجة مواقد الطهي واسطوانات الغاز"، و"تجنب التماس الكهربائي وخاصة مولدات الطاقة الكهربائية والبطاريات داخل الخيم".

وحذّر البيان من "إصابة الأطفال أو كبار السن بالجفاف أو ضربات الشمس نتيجة تعرضهم للشمس بشكل مباشر خاصة في فترة الظهيرة"، داعيا القاطنين ضمن المخيمات إلى "التزام الخيام ما أمكن في وقت الذروة".

ولفت البيان إلى أهمية "حفظ الأطعمة بشكلٍ جيّد قدر الإمكان خوفاً من فسادها وأكلها، الأمر الذي يؤدي لحالات تسمم وخاصة أن الفترة السابقة سجلت عدداً من حالات التسمم ضمن المخيمات".

وناشد "منسقو الاستجابة" المنظمات الإنسانية من جديد لتحسين الأوضاع الأساسية في المخيمات، بغية تخفيف الأضرار السابقة والأضرار المحتمل حدوثها مع موجة الحرارة المقبلة، مذكراً بأن أكثر من ٥٩٠ تعاني من انعدام المياه النظيفة، فيما تعاني باقي المخيمات من عدم كفاية إمدادات المياه.

بعد الاستهداف الاسرائيلي، الميليشيات الايرانية تفرض طوقاً حول مواقعها في ريف حماة

فرضت الميليشيات الإيرانية وقوات النظام طوقاً أمنياً حول معسكرات الشيخ غضبان والرصافة ومركز البحوث العسكرية، بالقرب من منطقة مصياف ٤٠ كيلومتراً غربي حماة، وذلك بعد أن استهدفت إسرائيل تلك المواقع.

وقالت صحيفة "الشرق الأوسط"، اليوم الاثنين، إن فرق الهندسة التابعة لميليشيا "الحرس الثوري الإيراني" بدأت بالعمل على إزالة الأنقاض والمعدات الصناعية والأسلحة، بداخل المعسكرات وتأمينها مجدداً.

ونقلت الصحيفة عن مصدر، أن الفرق قطعت الطرق العامة في المنطقة ليلاً، ونقلت عدداً من الآليات والمعدات العسكرية إلى مناطق مجهولة، فيما تواصل إعادة تأهيل المستودعات وتأمينها مجدداً، لتفادي القصف الجوي الإسرائيلي مستقبلاً.

وأوضح المصدر، أن الضربة الجوية الأخيرة على معسكرات مصياف ومركز البحوث العلمية العسكرية، هي الأقوى منذ بدأت إسرائيل باستهداف المواقع الإيرانية في المنطقة، نظراً للدمار الكبير الذي لحق بها والحرائق الضخمة التي اندلعت، إضافة إلى الصواريخ والذخائر التي انفجرت داخلها على مدار ٥ ساعات وتطاير أجزاء منها إلى القرى القريبة.

وكانت شركة "بلانيت لابز" نشرت صوراً، أمس الأحد، قالت إنها التقطت السبت لقاعدة أسلحة بالقرب من مدينة مصياف غربي حماة، حيث تُظهر مباني مدمرة بشكلٍ كبير في مركز الدراسات والبحوث العلمية، وبعضها قد دُمّر بالكامل، وفقاً لما نقلته صحيفة "تايمز أوف إسرائيل".

وفي اليوم ذاته، أكدت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، أن مسؤولي نظام الأسد أكدوا خلال اجتماع افتراضي ضم عسكريين من سوريا والعراق واليمن ومن ميليشيا "حزب الله اللبناني" و"قوات القدس"، أن النظام لا يرغب بالمخاطرة بحرب شاملة ضد إسرائيل، حيث قرروا الرد على الضربات الإسرائيلية بقصف القواعد الأميركية في سوريا.

والخميس الماضي، شنت المقاتلات الإسرائيلية غارات جوية على طريق عام مصياف – وادي العيون غربي حماة ومركز البحوث العلمية في المنطقة، إضافة إلى استهداف موقعاً عسكرياً لقوات النظام في محافظة طرطوس، أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من قوات النظام والميليشيات الإيرانية، وخلفت أضراراً مادية كبيرة، وفقاً لما أكدته مصادر خاصة لـ "حلب اليوم".

خلاف بين بعض فصائل الجيش الوطني بسبب المعابر مع النظام وقسد

لا شيء يثير حميّة فصائل الشمال "المحرر" كالنزاع على المعابر التجارية التي تعدّ المصدر الأساسي للرزق والتمويل، خاصة حين ترى الصولات والجولات والأرتال العسكرية تملأ أرياف حلب لبسط السيطرة الميدانية على المعابر وتحديد طرق التجارة بين الفصائل المتنازعة فيما بينها، في وقت تزداد فيه الاعتداءات العسكرية من قبل ميليشيا أسد وإيران وقسد على تلك المناطق التي ترفع علم الثورة السورية.

وشهدت بلدات ريف حلب الشرقي يوم أمس، ولا سيما مناطق الراعي والغندورة والباب، توتراً واستنفاراً عسكرياً واسعاً وصل لحشود عسكرية وتهديدات وقطع للطرقات، وذلك بسبب نزاع جديد بين فصائل الجيش الوطني على أحد المعابر الفاصلة مع مناطق سيطرة ميليشيا قسد (PYD).

وفي التفاصيل، أفاد مراسلنا مناف هاشم أن ميليشيا قسد أغلقت أمس معبرَي (عون الدادات) و(تل علي) بريفي جرابلس الجنوبي والجنوبي الغربي بريف حلب، وأبقت معبر (الحمران) مفتوحاً مع مناطق الجيش الوطني، الأمر الذي دفع فصيل (السلطان مراد) التابع لتجمع (هيئة ثائرون للتحرير) لاستقدام تعزيزات ونصب حواجز في مناطق الراعي والباب وجرابلس، في مسعى لمنع سيارات الشحن من التوجه إلى معبر (الحمران) الذي تسيطر عليه (الجبهة الشامية) أحد فصائل (الفيلق الثالث) التابع للجيش الوطني.

وفي المقابل، سارع (الفيلق الثالث) لإرسال التعزيزات العسكرية ونصب حواجز له على الطريق بين منطقتي إعزاز وأخترين، في محاولة للوقوف في وجه فصيل (السلطان مراد) ومنعه من السيطرة على المعبر بشكل منفرد، في ظل استنفار وتوتر واسع في مناطق ريف حلب خوفاً من اندلاع مواجهات بين الفصائل بسبب النزاع على المعبر.

وانتهت تلك التوترات بتدخل من قبل لجنة خاصة في المنطقة، ليتم وقف الاستنفار وإزالة الحواجز والاتفاق مبدئياً على "تشكيل صندوق موحّد" لحل الخلاف على إدارة المعابر (الحمران وتل علي وأبو الزندين) بين الفصائل، وسط أنباء عن إصابات في صفوف الفصائل نتيجة الاحتقان.

في ظل التصعيد

وتأتي تلك التطورات في ظل تصعيد متكرر من قبل ميليشيات أسد وقسد على مناطق سيطرة الجيش الوطني من خلال قصف صاروخي ومحاولات تسلل وتفجيرات بين الأحياء السكنية، فيما تتخذ الفصائل مواقف الصمت حيال التصعيد والتهديد الذي تعانيه المنطقة، إلا من بعض الرشقات الصاروخية والمدفعية التي تنطلق أمام عدسات الإعلام ولا تحدث نتائج في صفوف الميليشيات.

ودائماً تتكرر الاشتباكات العسكرية بين الفصائل المحلية بسبب الخلاف والنزاع حول السيطرة الميدانية على المعابر الفاصلة مع ميليشيات أسد وقسد بأرياف حلب، سيما وأن تلك المعابر تعدّ المصدر الأكبر لتحصيل الإيرادات المالية من خلال فرض الضرائب على الشاحنات والقوافل وكذلك الأشخاص، ناهيك عن عمليات التهريب النشطة على تلك المعابر بتواطؤ من قادات الفصائل.

وتسيطر فصائل الجيش الوطني بكافة تشكيلاتها على مناطق ريفي حلب الشرقي والشمالي، ودائماً تشهد تلك المناطق اشتباكات داخلية بين تلك الفصائل بسبب النزاعات على المعابر التجارية مع ميليشيا قسد، إضافة لخلافات حول السيطرة الميدانية والصراعات العشائرية أو التكتلات المرتبطة بالولاءات المختلفة.

كما تعاني تلك المناطق من انتهاكات واسعة تجاه المدنيين وصلت لجرائم القتل تحت التعذيب والسحل والإهانات اللاذعة، وكذلك اعتقال النساء والإعلاميين، لكن الجانب الأمني بدا أكثر خطورة بما تكشّف عنه من فساد تشبيحي يرتكبه الكثير من قادة الفصائل المتنفّذين، خاصة أن الفصائل تحكم بمعايير الفساد والتشبيح والطبقية وبعيداً عن معايير ثورة السوريين التي ترفع "الكرامة والحرية والعدالة" شعاراً لها.

الدفاع المدني: ١٨ قتيلاً ضحايا مخلفات الحرب في شمال غرب سوريا هذا العام

قال "الدفاع المدني السوري" (الخوذ البيضاء)، إن عاملًا في ورشة لتجميع الخردة وصهرها توفي اليوم، الأحد ٢٨ من آب، متأثرًا بجروح أصيب بها، جراء انفجار ذخائر من مخلّفات الحرب، في أثناء عمله بالورشة بمدينة معرة مصرين شمالي إدلب.

ضحايا مدنيون

وارتفعت حصيلة ضحايا الانفجار الذي وقع في ورشة الخردة، في ٢٤ من آب الحالي. إلى حالتي وفاة وأربع حالات إصابة، بحسب "الدفاع المدني"،

وأفاد مراسل عنب بلدي في إدلب، أن العامل الذي توفي متأثرًا بجروحه اليوم جراء الانفجار، هو أحمد الدق (٢٨ عامًا)، وينحدر من بلدة زردنا في ريف إدلب الشمالي.

وأضاف أن عاملًا آخر توفي في وقت سابق، وهو حسون الدلو (٢٥ عامًا)، وينحدر من قرية أبو عوجا في ريف حماة الشرقي، مشيرًا إلى أن العاملين توفيا في المستشفى بعد نقلهما إلى تركيا.

١٨ قتيلا

ووفقًا لإحصاءات "الدفاع المدني"، تم توثيق ٢١ انفجارًا بسبب مخلّفات الحرب في شمال غربي سوريا منذ بداية العام الحالي والسبت ٢٨ من آب.

وأدت هذه الانفجارات إلى مقتل ١٨ شخصًا بينهم خمسة أطفال، وإصابة ٢٣ آخرين بينهم ١٤ طفلًا وامرأة.

وفي ١٣ من آب الحالي، قُتل شخص خلال عمله في بلدة النيرب بريف إدلب الشرقي، جراء انفجار لغم أرضي من مخلّفات الحرب.

وقال "الدفاع المدني" حينها، إن استمرار قصف النظام السوري وحليفه الروسي مختلف مناطق شمال غربي سوريا، إلى جانب وجود آلاف الذخائر غير المنفجرة التي خلّفها القصف السابق، يشكّل خطرًا على حياة المدنيين.

وكانت "مجموعة الحماية العالمية" أصدرت، في ١٧ من أيار الماضي، تقريرًا حول الذخائر المتفجرة (مخلّفات الحرب) في سوريا، والخطر الذي تشكّله على حياة السكان، محذرة من أنها تعرّض شخصًا من بين كل شخصين في سوريا لخطر الموت والإصابة، وتعوق إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية.

محادثات استخباراتية بين النظام وتركيا.. ماذا جرى في كواليسها؟

كشف تقرير صحفي عن عقبات تعترض المحادثات الأمنية الجارية بين تركيا ونظام الأسد، حول ملفات الشمال السوري، رغم رغبة الروس المتصاعدة بالتوصل إلى حلّ بين الجانبين.

ويقود المفوضات كلّ من مدير مكتب الأمن الوطني التابع للنظام اللواء "علي مملوك" ومدير الاستخبارات التركية "حقان فيدان"، في موسكو، وفقاً لصحيفة "الشرق الأوسط".

وذكر تقرير للصحيفة أن النظام يطالب بجدول زمني لانسحاب القوات التركية من سوريا، فيما تتمسك أنقرة بفكرة المناطق الآمنة، وسط استمرار جهود الجانب الروسي لـ"ردم الفجوة والبناء على اهتمام الجانبين" وهو "التنسيق ضد قسد والحركات الانفصالية".

واعتبرت "مصادر روسية وغربية وعربية" في إفادتها للصحيفة أن تعيين نائب وزير خارجية النظام "بشار الجعفري" سفيراً في موسكو التي "قررت استعجال الموافقة الدبلوماسية" يفتح الباب أمام تعزيز الوساطة الروسية.

وكشف التقرير عن عدّة لقاءات أمنية سرية بمستويات مختلفة جرت في ريف اللاذقية وطهران وموسكو وسط استمرار عمل قنصلية النظام في إسطنبول والتي "غالباً ما بلغتها أنقرة بمواعيدها العسكرية في سوريا".

ورجّحت مصادر الصحيفة أن "الأسد" و"أردوغان" أرادا فقط "عدم إعطاء الانطباع بمعارضة وساطة بوتين" حيث أن لقاء جرى في عام ٢٠٢٠ "لم يسفر عملياً عن اختراق كبير"، ومنذ ذلم الحين "ذهب كل من الجانبين في مساراته وأولوياته".

واعتبر التقرير أن الحرب الروسية في أوكرانيا حركت الجمود بالملف السوري، فقد "أراد أردوغان، الذي بات في موقع أفضل بسبب حاجة موسكو وواشنطن إليه، شن عملية عسكرية جديدة في شمال سوريا، وبالتنسيق مع المرشد الإيراني علي خامنئي والرئيس الروسي خلال قمة طهران، وحسب مصادر حضرت القمة، فإن الجانبين الروسي والإيراني قالا بوضوح لأردوغان إنهما ضد العملية ويفضلان أن يتحدث مع الأسد".

كما قالا إنهما يفضلان التركيز حالياً على "التوحد ضد الحركات الانفصالية المدعومة أميركياً في شمال شرقي سوريا"، وعليه "اعتبر بوتين وخامنئي أنهما نجحا في إقناع أردوغان في التعاطي مع الأسد".

وأضافت المصادر أن "بوتين نجح في إقناع الأسد وأردوغان بإرسال مملوك وفيدان، اللذين يعرفان بعضهما بعضاً بشكل جيد، إلى موسكو التي استضافت جولة من المحادثات السرية بينهما في يوليو، شارك في جانب منها وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، حيث قدما لائحة طويلة من المطالب القصوى".

ماهي مطالب الجانبين؟

تضمنت مطالب النظام – بحسب المصادر – "احترام السيادة السورية، ووضع جدول زمني للانسحاب التركي من الأراضي السورية، ووقف دعم الجماعات الانفصالية، وإعادة إدلب الخاضعة لسيطرة فصائل مدعومة من تركيا منذ ٢٠١٥، واستعادة السيطرة على معبر باب الهوى بين تركيا وإدلب، وفتح طريق "إم ٤ الذي يمتد من حدود البحر المتوسط غرباً إلى العراق شرقاً وتسيطر عليها قوات النظام وتركيا مع قسد، ومساعدة النظام على تخطي العقوبات الغربية (كما تفعل تركيا مع العقوبات ضد روسيا) وعودته إلى الجامعة العربية، والمساعدة في إعمار سوريا، ومساعدته على استعادة السيطرة على الثروات الطبيعية من نفط وغاز وزراعة شرق الفرات".

من جانبها طلبت تركيا "عملاً جدياً ضد حزب العمال الكردستاني PKK وجناحه السورية "قسد" والتعاون بين أجهزة الأمن في البلدين، ومفاوضات مع المعارضة السورية المدعومة من تركيا للوصول إلى تسوية سياسية، وعودة اللاجئين السوريين، وإنشاء مناطق آمنة في حلب ومناطق أخرى شمال سوريا بعمق ٣٠ كلم، ومساعدة وتسهيل عمل اللجنة الدستوري السورية".

ماهو موقف إيران؟

حاولت إيران الدخول على خط الوساطة الأمنية بين النظام وتركيا، "الأمر الذي لم يُرح البعض في دمشق وفي موسكو" لكن روسيا مستمرة في وساطتها؛ وفقاً للمصادر.

وأشار "مسؤول" إلى مخاوف من استمرار الوضع على ما هو عليه فمن الممكن "خلال سنتين أو ثلاثة أن يصبح من الصعب أن تستعيد سوريا وحدتها"، موضحاً أن "الوسيط الروسي يعمل حالياً على خطة عمل تنطلق من مطالب الجانبين والنقاط المشتركة".

وبيّن المسؤول أن الأولويات هي "تقديم ضمانات أمنية للجانب التركي وترتيبات عملياتية للنظام في إدلب وطريق حلب – اللاذقية"، حيث أن أحد الحلول هي أن يعكف الجانبان على نسخ مسودة جديدة لاتفاق أضنة للعام ١٩٩٨ الذي أسس للتعاون الأمني بينهما ضد حزب العمال الكردستاني".

يُذكر أن مبعوثين غربيين يعقدون يوم الثلاثاء المقبل في "جنيف"، اجتماعاً تنسيقياً، بطلب من المبعوث الأميركي "إيثان غولد"، لـ"تنسيق المواقف العربية والغربية المعارضة للتطبيع العربي مع النظام، وللتأكيد أن جنيف مكان طبيعي لعمل اللجنة الدستورية".

رجل يحتال على أهالي جبل الزاوية في ادلب بأكثر من ١٢ مليون دولار

ألقت الجهات المختصة في حكومة الإنقاذ السورية، يوم أمس السبت ٢٧ من آب/ أغسطس، القبض على شخص، بقضية الاحتيال على الأهالي بمبلغ فاق الـ ١٢ مليون دولار أمريكي، بريف إدلب الجنوبي

وقال ناشطون، إن شخصا يدعى "ياسين عمر خليفة" من بلدة بينين جنوب إدلب، أوهم الناس بامتلاكه شركة تجارية ضخمة، يمنح من خلالها أرباحا عالية تتجاوز الـ١٥ بالمئة، لمن يودع فيها الأموال.

وبيّن المصدر أن العشرات من الأهالي وأصحاب رؤوس الأموال، بادروا بوضع أموالهم مع "خليفة" بقصد تشغيلها وكسب الأرباح، ليصل المبلغ المودع لديه أكثر من ١٠ مليون دولار، خلال مدة قصيرة.

واستفاق الأهالي، يوم أمس، على خبر عملية نصب ضخمة فاقت الـ١٠ مليون دولار، كانوا ضحيتها على يد المدعو "خليفة"، بعد اكتشافهم أن الشركة وهمية ولا وجود لها، وأن "خليفة" توارى عن الأنظار.

وذكر المصدر أن الأهالي قدموا بلاغاً بالمدعو "خليفة"، في أحد مخافر الشرطة التابعة لحكومة الإنقاذ السورية المسؤولة عن أمن وسلامة المنطقة، ليتم استدراجه وإلقاء القبض عليه.

وأعترف الـ"خليفة" خلال التحقيق معه باستلام المبالغ المالية، وأن الشركة لا وجود لها على الإطلاق، ولا تزال التحقيقات مستمرة معه حتى الأن، ليحول بعدها إلى القضاء لينال جزاءه.

ووقعت العشرات من قصص الاحتيال المماثلة في المناطق المحررة شمال غرب سوريا في وقت سابق، لعدم وجود قوانين صارمة تمنع وجود شركات وهمية وتحد من هذه الظاهرة.

وعقب هذه الحوادث المتكررة أصدرت الجهات المختصة في حكومة الإنقاذ، قراراً تمنع من خلاله كافة الشركات على اختلاف أنواعها ومسمياتها القانونية، من إيداع أموال المساهمين والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين دون الحصول على التراخيص اللازمة من وزارة الاقتصاد والموارد.

كما منعت الوزارة تعامل أي شخص مع أيو شركة أو الدخول بها شريكاً (مساهماً، أو غير ذلك)، وإيداع أموال لديها إلا بعد التأكد من سلامة وضعها القانوني، وتسجيلها لدى أمانة السجل التجاري في الوزارة آنفة الذكر.

وتوعدت الوزارة أي شخص أو شركة تخالف القرار آنف الذكر، بالمساءلة القانونية والقضائية، وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٣ أغسطس/ آب الحالي.

مخيمات ادلب تواجه أزمة مياه، ومئات آلاف النازحين يُعانون من النقص

يواجه أكثر من ٨٠٠ ألف نازح سوري، في مخيمات محافظة إدلب، خطر انقطاع المياه عنهم ومعاناة العطش، بسبب انعدام البنية التحتية، في ظل موجة جفاف وارتفاع كبير في درجات الحرارة.

ويعاني أكثر من ٥٩٠ مخيماً في إدلب، من شح شديد في المياه، وفق ما نقلت وكالة "الأناضول"، اليوم الجمعة، عن مدير منظمة "منسقو استجابة سوريا" محمد الحلاج.

وأوضح حلاج، أن مئات آلاف المدنيين في المنطقة محرومون من عدة احتياجات أساسية مع تحول تأمين المياه إلى مشكلة أساسية في فصل الصيف، داعياً المنظمات الإنسانية إلى بذل جهود أكبر في تأمين المياه.

أمراض تهدد صحة الإنسان بسبب نقص المياه

وحذر الطبيب سرحان أسود، في مشفى الرحمة، من خطورة نقص الماء في جسم الإنسان، على اعتبار أنه عنصر أساسي من تكوين البشر، إذ يشكل ٨٣ بالمئة من دم الإنسان

وأوضح الطبيب، أن نقص الماء في الجسم، يسبب جفاف الفم وإنتاج متزايد للعرق والدموع، ونقصانه يعتبر خطيراً، كونه يلعب دورا أساسيا في التحكم بحرارة الجسم، فهو مرطب أساسي للأوكسجين خلال التنفس.

ويتسبب نقص الماء في الجسم، بارتفاع حرارة الإنسان وتزايد نبضات القلب، كما يؤدي إلى انخفاض ضغط الدم، والصداع، وفقدان الدم والتشتت الذهني وجفاف الجلد والعديد من الأمراض الجلدية الأخرى، بحسب الطبيب.

"هل نشتري الماء أم الطعام؟"

وقال خالد محمد، وهو رجل نزح إلى إحدى مخيمات إدلب هرباً من قصف النظام، إنهم يعانون من شح المياه منذ ٥ أشهر، ورغم أنهم طلبوا المساعدة من عدة منظمات إنسانية لكن من دون جدوى.

وبيّن محمد، أن سكان المخيم يشربون مياه الري غير النظيف، كون وضعهم الاقتصادي لا يسمح لهم بشراء المياه الصالحة للشرب، محذراً أن الناس ستصاب بأمراض الكلى إذا استمرت على هذه الحال، ومن دون مياه للاستحمام فسيصابون بأمراض جلدية.

ويبلغ سعر برميل المياه الصالحة للشرب ٢٠ ليرة تركية (١,١٠ دولار)، وهو ما يكسبه العمال من سكان المخيمات يومياً، بحسب محمد.

وتساءل نازح آخر، يدعى خالد حسين، "ماذا أفعل بهذه العشرين ليرة؟ هل أشتري الطعام أم أشتري ماء للشرب؟".

وعبّر نازح في إحدى المخيمات العشوائية في قرية زردنة شمالي إدلب، يدعى عبد الكريم عارف، عن قلقه على صحّة أطفاله، بعد أن رأى جروحا تظهر على وجوههم بسبب نقص المياه.

وتعاني المخيمات السورية في إدلب بشكل عام من ضعف شديد في البنية التحتية، ما يحرم سكانها الذين فروا من بطش قوات النظام، ويقدر عددهم بمئات آلاف الأشخاص، من أبسط مقومات العيش.

عودة الاغتيالات إلى درعا، وآخر الضحايا شاب ونجاة آخر

اغتال مسلحون مجهولون أمس الثلاثاء ٢٣ آب/أغسطس، شاباً مدنياً في الريف الشمالي من محافظة درعا، فيما نجا آخر في القسم الغربي للمحافظة.

وفي التفاصيل، أقدم مسلحون مجهولون على إطلاق النار بشكل مباشر على الشاب "عماد سميح" في مدينة الصنمين شمالي درعا، ما أدّى إلى مقتله على الفور، إذ ينحدر من ذات المدينة "الصنمين"، وفقاً لتجمع أحرار حوران.

وفي السياق، نجا الشاب "زكريا سالم" الملقب "أبو السل" من محاولة اغتيال مشابهة جراء استهدافه بإطلاق نار مباشر في مدينة نوى غربي درعا، ما أدّى لإصابته بجروح خطرة، تم نقله على إثرها إلى المشفى.

وأول أمس الاثنين، ألقى مسلحون مجهولون قنبلة يدوية على أحد المنازل في مدينة طفس بريف درعا الغربي، ولم ينجم عنها أي إصابات.

ويوم الأحد الماضي، اغتال مجهولون المدعو "تيسير النظامي أبو رأفت" من بلدة تسيل في الريف الغربي من محافظة درعا، حيث تم استهدافه باطلاق نار مباشر أمام منزله، مما أدى إلى مقتله على الفور.

وكان استهدف مسلحون مجهولون سيارة لأمن النظام في الريف الشمالي لمحافظة درعا صباح الأحد الفائت، بعبوة ناسفة تقل ٥ عناصر من فرع أمن الدولة على طريق "الدلي – برقا"، ما أسفر عن وقوع قتلى وجرحى جراء التفجير.

كيف تمكّن الأمن العسكري في درعا بقيادة العميد لؤي العلي من اغتيال معارضيه

قضى القيادي السابق في المعارضة "خلدون بديوي الزعبي" المنحدر من طفس، وأصيب القيادي "محمد جاد الله الزعبي" المنحدر من اليادودة، باستهداف مباشر بالقرب من حاجز السكة القريب من حي الضاحية في درعا، مساء الخميس ٢٥ آب/أغسطس.

وقضى خلال عملية الاستهداف كل من يزن الرشدان من طفس، ومحمود الرمضان من طفس، ومحمد الصلخدي من طفس، وخليف وهو عسكري منشق من ريف حماه، جميعهم يتبعون لمجموعة القيادي خلدون الزعبي، وأصيب إلى جانبهم ٥ آخرين.

العملية جاءت بعد اجتماع أمني بين الزعبي وآخرين والعميد لؤي العلي رئيس فرع الأمن العسكري بمدينة درعا، الذي كان قد دعاهم في وقت سابق للتفاوض بشأن المنطقة الغربية من درعا، والتحقق من استكمال تنفيذ البنود التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين، والتي أنهت التصعيد العسكري في مدينة طفس قبل أيام.

الزعبي والوفد المرافق كان يستقل ثلاث سيارات، تعرضت لإطلاق قذيفة RPG تلاها إطلاق نار واشتباك استمر قرابة نصف الساعة، للتأكد من مقتلهم جميعاً، فقرار التخلص منهم كان قد اتخذ قبل نهاية الاجتماع مع العلي، بحسب مصادر محلية لتجمع أحرار حوران.

وتضيف المصادر أن المنطقة التي تم بها الاستهداف تخضع بشكل كامل لسيطرة قوات النظام التي حصنت مواقعها فيها مؤخراً في منطقة المفطرة الواقعة بين بلدة اليادودة وحي الضاحية في مدخل مدينة درعا.

ورجحت المصادر أن يكون العلي قد أعطى الأوامر بقتل الزعبي ورفاقه بعد انتهاء الاجتماع، خاصة وأن مجموعة الزعبي ما زالت ترفض الانضمام للنظام وتسعى للوصول إلى اتفاق من دون تسليم السلاح والخروج من المنطقة، الأمر الذي يرفضه النظام.

وشهد شهر آب /أغسطس مقتل العديد من قادة المعارضة آخرها الشيخ فادي العاسمي، فيما يبدو أنها عملية استهداف ممنهجة وخطة وضعها النظام وحليفه الإيراني لضمان السيطرة الكاملة على الجنوب السوري.

مافيات للحماية تبتزّ الأهالي في ريف درعا

يتعرض أبناء مدينة نوى في ريف درعا الغربي، لعمليات ابتزاز وسلب أموال على طريقة "مافيات" الحماية، أو ما يُعرف في بعض المناطق السورية بـ "دفع الخوّة". حيث يرسل أفراد ينتمون لعصابات محلية، رسائل نصية عبر الهواتف المحمولة أو مكتوبة على الورق، يطلبون فيها من الشخص المستهدف دفع مبلغ من المال مقابل عدم التعرض له.

وبحسب تقرير نشره أمس الأربعاء موقع "تجمع أحرار حوران" الذي تواصل مع بعض أبناء نوى الذين تعرضوا للابتزاز، أفاد أحد أطباء المدينة (طلب عدم الكشف عن هويته لأسباب تتعلق بسلامته) بأنّ رقماً مجهولاً أرسل له عدة رسائل نصية يطلب فيها صاحب الرقم المجهول مبلغاً كبيراً من المال "ليفتدي به نفسه أو أفراد عائلته".

وقال الطبيب، إنه حظر جهة الاتصال وأبلغ السلطات على الفور وسجل شكوى لديهم، مشيراً إلى أنه لا يثق كثيراً بأجهزة النظام، ويرجّح أن ضباطاً من تلك الأجهزة يقفون وراء هذه العمليات بتنفيذ مجموعات محلية مسلحة تتبع لهم.

استهداف صيدليات

وذكر الموقع أنه في شهر نيسان الفائت، تعرضت ٥ صيدليات للاستهداف بالرصاص في المدينة من قبل مجهولين، ولدى التواصل مع عدة مصادر في مدينة نوى، أفادت بأن استهداف هذه الصيدليات جاء بسبب رفضها لبيع وترويج الحبوب المخدرة لصالح تجار ومروجي المخدرات ممن يتبعون للميليشيات الإيرانية.

ونقل الموقع عن مصدر خاص في مدينة نوى بأنه يرجّح أن تكون تلك العمليات بهدف الابتزاز، حيث كان يسبق كل استهداف تهديد لصاحب الصيدلية في حال لم يدفع مبلغاً من المال.

وقال المصدر الخاص "أبو غسان" إن أحد أصحاب الصيدليات، فاوض رئيس العصابة المبتزة المدعو "نصر العمارين" لدفع مبلغ ٥ ملايين ليرة سورية عوضاً عن ١٥ مليوناً، إلا أن رئيس العصابة أصر على مبلغ ١٥ مليوناً، في حين تواصل أحد أفراد العصابة "معاذ العمارين" معه بشكل منفرد وأخذ ٥ ملايين ليرة سورية، وأفصح عن عدد من أفراد العصابة، ما أدى إلى نشوب خلافات بين أفرادها، تطورت في بعض الأحيان إلى استخدام السلاح. وكان المدعو "معاذ" قد قُتل في عملية اغتيال في منطقة الأشعري في الرابع من شهر آب الجاري.

هوية أفراد العصابة

وأشار الموقع إلى أنه حصل عبر أحد مصادره في نوى على صور ومعلومات حصرية عن أفراد إحدى تلك العصابات العاملة في المدينة، وعُرف منهم: سيف عدنان العمارين، ووسام خميس العمارين، وحذيفة ركاد الشرقاوي، وأحمد محمد العمارين، وعدي غسان العمارين، ومعاذ محمد العمارين الذي قتل سابقاً.

نشاط العصابة التابعة لأمن الدولة

خلال شهر تموز الفائت، نشطت العصابة في تهديد أصحاب الأموال في المدينة، وأوضح أبو غسان أن المدعو "نصر العمارين" وهو قائد مجموعة في "أمن الدولة" هدّد صاحب صالة النرجس للأفراح وأخذ منه مبلغ ٤ ملايين ليرة سورية، بعد أن استهدف منزله بالرصاص والقنابل عدة مرات كي يعجل بدفع المبلغ.

كما هددت ذات العصابة أصحاب الآبار وطلبت منهم فدية قدرها ١٠ آلاف دولار على كل بئر، وأضاف أبو غسان أن العصابة ألقت رسالة خطية بداخلها رصاصة على منزل صاحب أحد الآبار.

قادة في فصائل التسوية

ونقل الموقع عن مصدر آخر "حسام" (اسم مستعار) بأن عدة مشكلات وعمليات ابتزاز كانت تُحل عبر قادة مجموعات مسلحة كانوا يتبعون للجيش الحر قبل التسوية، ويعمل بعضهم الآن لصالح فرع الأمن العسكري، ورجّح حسام أن لهؤلاء القادة علاقة مباشرة بعمليات الابتزاز، حيث إن هذه المشكلات كانت تُحل عند الوصول إليهم بالتراضي وبدفع مبالغ مالية قد تصل لنصف الفدية المطلوبة.

وقال حسام إنّ ضباطاً من فرعي الأمن العسكري وأمن الدولة إضافة للمخابرات الجوية، يقفون وراء انتشار هذه العمليات بكثرة، بسبب تقديم الحماية لهذه المجموعات.

الميليشيات الإيرانية وتهجير الأهالي

وأضاف حسام أن كثرة تهديد الأطباء والصيادلة في الفترة الأخيرة، هي خطة تتبعها الميليشيات الإيرانية، بهدف تهجيرهم من المنطقة، لإتاحة وتسهيل حركة تجارة المخدرات وزيادة معاناة الأهالي بسبب نقص الكوادر الطبية.

وسبق أن هدد مسلّحون مجهولون أصحاب محال تجارية في بلدة المزيريب غربي درعا، بتفجير محالهم في حال عدم دفع فديات مالية لهم، حيث أقدم مسلحون على تفجير عبوة ناسفة في مزرعة تعود لـ "جاسم الزوري" الملقب بـ "أبي تركي الجمل" في المزيريب بتاريخ الـ ١١ من تموز الفائت، دون تسجيل إصابات بشرية.

وتشهد محافظة درعا فلتاناً أمنياً منذ سيطرة النظام على المحافظة في تموز ٢٠١٨ بموجب اتفاق التسوية الذي وقعته مع فصائل الجيش الحر بضمانة روسية، حيث انتشرت بشكل كبير عمليات الاغتيالات والقتل، وعمليات النهب والتشليح، بعد تحويل المحافظة إلى مركز لصناعة وتهريب المخدرات وتسهيل النظام وميليشيا "حزب الله" اللبنانية تداوله بين شبان المنطقة.

انسحاب قوات النظام السوري من محيط طفس، وعبوة ناسفة تستهدف دورية روسية في درعا

قُتل شخص يتهم بالعمل مع مخابرات النظام وميليشيا حزب الله اللبناني، اليوم الخميس، في هجوم مجهولين بدرعا، كما انفجرت عبوة ناسفة في دورية عسكرية للنظام والقوات الروسية بالمحافظة، فيما بدأت قوات النظام وميليشياته الانسحاب من محيط طفس.

وقال تجمع أحرار حوران المعارض في منشور على تلجرام، إن المدعو "ماهر محمد الرويسي" قتل برصاص مجهولين في بلدة تل شهاب غربي درعا.

وأضاف "التجمع" أن "الرويسي" ينحدر من قرية الجبيلية، ويتهم بالتعاون مع جهاز المخابرات الجوية، وميليشيا حزب الله اللبناني.

وذكر أن عبوة ناسفة يستهدف دورية عسكرية لقوات النظام والقوات الروسية على أوتوستراد "دمشق – درعا" بالقرب من جسر بلدة خربة غزالة، دون تسجيل خسائر بالأرواح واقتصرت الأضرار على المادية.

وبدأت قوات النظام والميليشيات الموالية لها منذ صباح اليوم،الانسحاب من المواقع التي تمركزت بها مؤخراً في محيط مدينة طفس غربي درعا، وفقا "للتجمع".

وشوهدت آليات ثقيلة ودبابات تنسحب من طريق "درعا – طفس" متوجهة إلى منطقة الري في محيط بلدة اليادودة، وبعضها يتجه إلى مدينة درعا.

كما قُتل وجرح عدد من قوات النظام صباح اليوم الأحد ٢١ آب/ أغسطس، جراء استهداف مصفحة تابعة لفرع "أمن الدولة" بعبوة ناسفة على "طريق الدلي _برقا" في ريف درعا الشمالي.

وبحسب تجمع "أحرار حوران" المحلي فإن الاستهداف وقع في ساعات الصباح الأولى من صباح اليوم الأحد، وأن المصفحة كانت تقل ما يقارب ال ٥ عناصر من قوات النظام، حيث رجح التجمع وقوع قتلى وجرحى من القوات الذي كانوا بداخل المصفحة جراء التفجير.

وكان لقي ضابط من قوات النظام برتبة نقيب يدعى "محمد هواش" مصرعه جراء انفجار عبوة ناسفة بسيارته في حي الصحافة عند المدخل الغربي لمدينة درعا، ويعمل هواش ضمن مرتبات اللواء ١٣٢ التابع للفرقة الخامسة.

وفي سياق متصل قتل عنصر من قوات النظام إثر استهداف سيارته من نوع " تكسي " بعبوة ناسفة في حي "الكاشف" في درعا المحطة.

الجدير بالذكر أن حي الكاشف يعتبر من الأحياء التي تخضع لسيطرة نظام الأسد ضمن المربع الأمني في مدينة درعا، ولم يسبق أن سيطرة فصائل الثوار عليه قبل حدوث اتفاق وسيطرة نظام الأسد وروسيا على المحافظة.

موجة لجوء هي الأكبر للسوريين منذ 2015 تصل أوروبا، فما السبب؟

شهدت الأيام القليلة الماضية تدفّق آلاف اللاجئين السوريين القادمين من تركيا إلى أوروبا بشكل عام وألمانيا بشكل خاص، حيث تعتبر هذه الموجة الأكبر منذ عام ٢٠١٥ بعد أن اتخذت الدول الأوروبية إجراءات صارمة على حدودها الشرقية ودعمت اليونان في إيقاف تدفق اللاجئين.

وقالت السيدة "آنية" أحد القائمين على مركز لاستقبال اللاجئين في مدينة "زيغ مارينغن" الألمانية لأورينت نت، إن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد اللاجئين السوريين القادمين للبلاد.

وأضافت أنه "لم يتم إحصاؤهم بسبب انشغال دائرة الأجانب باللاجئين الأوكرانيين، ولكن هناك مئات الوافدين الجدد من اللاجئين السوريين قصدوا هذا المركز فقط".

بدورها، صحيفة "تاغس شبيغل" الألمانية ذكرت في تقرير لها مؤخراً، أنه تم توثيق دخول أكثر من ٣٢٠٠ لاجئ إلى اليونان معظمهم سوريون منذ بداية العام حتى بداية شهر آب الجاري، "حيث تعتبر اليونان محطة رئيسية للمهاجرين من أجل بلوغ هدفهم بالوصول إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي".

ومن المعروف أن أعداداً كبيرة من المهاجرين يدخلون اليونان عن طريق التهريب يومياً ولا يتم توثيقهم ليتوجّهوا بعدها إلى بقية دول أوروبا ولا سيما ألمانيا، على الرغم من محاولة منعهم من قبل السلطات اليونانية التي غالباً ما تُعيدهم إلى تركيا.

طريق المهاجرين

ويسلك معظم اللاجئين السوريين طريق تركيا بلغاريا صربيا، أو طريق تركيا اليونان صربيا.

وذكر "أحمد سالم" الذي وصل بداية هذا الأسبوع إلى مدينة شتوتغارت الألمانية لأورينت نت أنه سلك مع مجموعة مؤلفة من ٣٠ شاباً طريق بلغاريا صربيا حيث استغرق الطريق ٣ أيام مع أحد المهرّبين، وبعدها توجّه إلى المجر مروراً بسلوفاكيا ثم النمسا وصولاً إلى ألمانيا.

وأشار أحمد ابن محافظة دير الزور، إلى أن الطريق ليس دائماً ميسّراً، موضحاً أن ابن عمّه تعرض لإصابات خطيرة في رحلة مع مجموعة أخرى بعد أن أطلقت الشرطة الكلاب عليه، ناهيك عن المسافات الطويلة من السير في الغابات وبرودة الطقس بعد غروب الشمس، والنوم على الأرض في الغابات لعدة أيام.

ولفت أحمد إلى أنه دفع للمهرّب ٧٠٠٠ آلاف دولار من أجل إيصاله إلى أوروبا عن طريق تركيا اليونان صربيا، مؤكداً أن الغلاء في تركيا والخوف من نتائج الانتخابات القادمة دفعه للهجرة.

من جانبه، قال سامر مهران (أحد الواصلين لألمانيا قادماً من تركيا) إن طريق اليونان صربيا أفضل من طريق بلغاريا، كونه لا يوجد فيه "بصمة دبلن"، وكذلك لا يتم إطلاق الكلاب على المهاجرين، ولكنه طويل وشاقّ ويُعدّ أصعب ما فيه الوصول إلى مدينة سالونيك اليونانية.

وتابع: "يقسم الطريق بحسب حالة اللاجئ المادية فهناك الطريق الطويل ويتطلب مبلغاً مالياً أقلّ من الطريق القصير".

أسباب هجرة السوريين من تركيا

يعتقد الدكتور "عبد الناصر الجاسم" أستاذ الاقتصاد في جامعة ماردين بتركيا أن أهم أسباب هجرة السوريين من تركيا إلى أوروبا هي: أن السوريين يعيشون في تركيا حالة من الخوف وعدم الاستقرار بعد أن تعالت الأصوات عن إعادة السوريين الموجودين في تركيا إلى سوريا.

وأضاف الجاسم لأورينت نت، أن السوريين لا يحملون صفة اللاجئ في تركيا وإنما "حماية مؤقتة"، وشعور الخوف جاء بعد التصريحات التي صدرت عن الحكومة التركية والمسؤولين فيها، حيث إن هذه التصريحات أثارت قلق السوريين لأنها لم تعُد شائعات.

وأضاف الدكتور الجاسم سبباً مهماً آخر، وهو اقتراب موعد الانتخابات التركية وفقر الأحزاب المعارضة لبرامج واضحة فوجدوا فرصة لتعويض ضعف برنامجهم السياسي في ملف اللاجئين السوريين في تركيا، وأصبحت أحزاب المعارضة تخاطب الشارع التركي من هذا المنطلق، ما دفع الشارع التركي لإظهار سلوكيات وتصرّفات وأفعال فيها إزعاج ومضايقات وتقييد للسوريين، وصل بعض هذه التصرفات إلى التنمّر والعنصرية.

وأكد أن هذه التصرفات أدّت لدفع اللاجئ السوري في تركيا للبحث عن مَنفَذ للخلاص، مشيراً إلى أن هناك عاملاً مهماً يدفع السوريين للهجرة من تركيا وهو عدم الثقة بمؤسسات المعارضة ودور هذه المؤسسات غير الواضح والذي لا يمثّل تطلّعات وقضايا السوريين، ما دفعهم للهجرة إلى دول أوروبا.

وبيّن الجاسم أن عامل الاقتصاد أيضاً واحد من الأسباب المهمّة لهجرة السوريين من تركيا، فبعد أن شهد العالم تبعات جائحة كورونا وانكماشاً اقتصادياً، لم يعُد اللاجئ السوري يمتلك قوة شرائية تكفيه مع الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الغذائية والسكن، إضافة إلى تقييد حركة اللاجئين السوريين.

توزّع اللاجئين السوريين بألمانيا

عادةً ما يقصد اللاجئون السوريون المدن والبلدات الألمانية التي تسرع بإجراءات اللجوء لذلك يتوزعون على أغلب المدن وأهمها مدن الجنوب مثل شتوتغارت وميونخ وساربروكن، فيما يقصد بعضهم المدن الكبرى مثل برلين وهامبورغ.

ويُقدّر عدد اللاجئين السوريين المسجّلين في ألمانيا وفق آخر إحصائية صدرت في شهر أيار الماضي بـ ٨٦٧ ألف و٥٨٥ لاجئاً سورياً.

القضاء الفرنسي يدرس وثائق مجزرة حي "التضامن"

أعلنت النيابة الوطنية لمكافحة الإرهاب في فرنسا، أن القضاء الفرنسي بدأ بدراسة الوثائق المتعلقة بمجزرة حي التضامن بدمشق، بعد أن أرسلتها إليه وزارة الخارجية الفرنسية، قبل أيام.

وأوضحت "النيابة"، أنها تقوم بدراسة الوثائق التي تتضمن صورًا وتسجيلات مصورة تظهر تجاوزات منسوبة للنظام السوري في حي التضامن بدمشق عام ٢٠١٣، لتحديد "ما إذا كانت تندرج ضمن التحقيقات الجارية أو أنها تتطلب فتح تحقيق منفصل"، وذلك بحسب ما نقلت وكالة "فرانس برس"، الأربعاء ١٧ من آب.

وتجري عدة تحقيقات أولية، بالإضافة إلى وجود عدة دعاوى قضائية في فرنسا حول اتهامات بتجاوزات منسوبة للنظام السوري، أو لفصائل معارضة، وذلك في قسم الجرائم ضد الإنسانية بمحكمة باريس.

وفي ١٢ من آب الحالي، قال بيان صادر عن وزارة الخارجية الفرنسية، إن الوزارة أحالت وثائق تتضمن صورًا وتسجيلات مصوّرة للمجزرة التي ارتكبتها القوات الموالية للنظام السوري في حي التضامن بدمشق عام ٢٠١٣، إلى مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب (PNAT).

وتعد الوثائق نتيجة جهد طويل للعديد من الأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان، وفق ما ذكره البيان، مشيرًا إلى أن هذه الجريمة يمكن أن تكون من أخطر الجرائم الدولية وجرائم الحرب.

ورغم انتشار الفيديو المسرب من المجزرة منذ نهاية نيسان الماضي، لم يعلق النظام عليها، إلا بعد تحرك الخارجية الفرنسية، إذ قال قال مصدر رسمي مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين بحكومة النظام السوري، في ١٥ من آب الحالي، إن المقطع المسرّب "مفبرك ومجهول المصدر، ويفتقد لأدنى درجات الصدقية".

واعتبر المصدر، بحسب بيان نشرته الوكالة السورية الرسمية للأنباء (سانا)، في رد رسمي على إحالة وزارة الخارجية الفرنسية إلى مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب، وثائق تتعلق بـ"مجزرة التضامن" للتحقيق فيها، أن تصرف فرنسا "لم يكن مستغربًا، باستخدام المواد المكررة التي تعتبر من أكثر الأدوات تضليلًا والتي استُخدمت في العدوان على سوريا".

وفي ٢٧ من نيسان الماضي، كشف تحقيق مفصل لصحيفة "الجارديان"، عن معلومات حول مجزرة ارتكبتها قوات النظام في ١٦ من نيسان ٢٠١٣، في حي التضامن بدمشق، أسفرت عن مقتل نحو ٤١ شخصًا ودفنهم في مقبرة جماعية.

جاء ذلك من خلال عرض مقطع مصوّر يوثّق إطلاق الرصاص على عشرات الأشخاص ودفنهم في مقبرة جماعية، ثم حرق جثثهم من قبل عناصر النظام السوري.

واستند التحقيق إلى وثائق وشهادات قدّمها الباحثان أنصار شحود والبروفيسور أوغور أوميت أنجور، من مركز "الهولوكوست والإبادة الجماعية" بجامعة "أمستردام"، نقلًا عن عسكري سابق في قوات النظام استطاع الحصول على المقطع.

واعتمد التحقيق على جمع قصص الناجين وعائلاتهم، والتحدث إلى مرتكبي الانتهاكات أنفسهم، من خلال إنشاء حساب على منصة "فيس بوك" لأنصار شحود وضعت عليه صورتها الشخصية، لكنها استخدمت اسمًا وهميًا هو "آنا"، لاطلاعها على أن الضباط والمسؤولين في صفوف النظام يستخدمون المنصة بشكل كبير.

واشنطن تطالب الأسد بالكشف عن أسلحته الكيميائية

دعت الولايات المتحدة، الأحد، النظام السوري للإعلان الكامل عن برنامج أسلحته الكيماوية وتدميره، وفقا لالتزاماته الدولية.

جاء ذلك في بيان صادر عن الخارجية الأميركية، اليوم، بمناسبة حلول الذكرى التاسعة لقصف النظام السوري غوطة دمشق بالسلاح الكيماوي.

وقال البيان: "قبل ٩ سنوات، في صباح ٢١ من أغسطس / آب ٢٠١٣، أطلق النظام السوري غاز السارين السام على المدنيين السوريين في منطقة الغوطة بدمشق، ما أسفر عن مقتل ١٤٠٠ شخص، معظمهم من الأطفال".

وأضاف: "نستذكر اليوم هذا الحادث المأساوي ونجدد التزامنا بمحاسبة الجناة".

وتابع البيان: "ندين بأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيماوية في أي مكان ومن قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف".

وأكد أنه "لا يمكن لمستخدمي الأسلحة الكيماوية الإفلات من العقاب والولايات المتحدة تستخدم كل الأدوات المتاحة لتعزيز المساءلة عن مثل هذه الهجمات".

ومضى قائلا: "الولايات المتحدة تدعو نظام الأسد للإعلان الكامل عن برنامجه للأسلحة الكيماوية وتدميرها وفقا لالتزاماته الدولية، وأن يسمح لفريق تقييم إعلان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدخول البلاد للتأكد من حل سوريا لجميع المخاوف المتبقية بشأن برنامج الأسلحة الكيماوية".

واختتم البيان أن "الولايات المتحدة تدعم بقوة الجهود الدولية التي يقودها السوريون لتحقيق العدالة على الفظائع التي لا حصر لها المرتكبة ضد الشعب السوري، والتي يرتقي بعضها إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية".

وتابع: "كما نعيد تأكيد دعمنا لحل سياسي شامل للصراع السوري بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤".

ويطالب القرار ٢٢٥٤ الصادر بتاريخ ١٨ من ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥، جميع الأطراف بالتوقف الفوري عن شن هجمات ضد أهداف مدنية، ويحث الدول الأعضاء بمجلس الأمن، على دعم الجهود المبذولة لتحقيق وقف إطلاق النار.

تسع سنوات على مجزرة "الكيماوي"، والأسد مازال طليقاً

يصادف اليوم ٢١ آب/ أغسطس، الذكرى السنوية التاسعة لمجزرة السلاح الكيماوي في الغوطتين الشرقية والغربية في ريف دمشق، والتي راح ضحيتها أكثر من ١٤٥٠ مدنياً خنقاً بغاز "السارين" السام، في وقت لايزال العالم صامتاً إزاء المجزرة التي حركت ضمائر الشعوب بأكملها.

ففي ٢١ أغسطس/آب عام ٢٠١٣ ، قصف النظام السوري سكان الغوطتين الشرقية والغربية بالسلاح الكيميائي، فقضى المئات منهم وهم نيام، وعلى الرغم من المجزرة التي ارتكبها نظام بشار الأسد تحت أنظار العالم، إلا أن القتلة لا يزالون من دون محاسبة.

مؤيد حافي، ابن مدينة كفربطنا في الغوطة الشرقية، يقول لبلدي نيوز: "في مثل هذا اليوم وهذه الساعة كنا نختنق من كيماوي الأسد، كان يوماً مرعباً الموت ينتشر في أرجاء الغوطة ولا نعرف كيف نهرب منه، مئات الأشخاص يسقطون على الأرض خنقاً، وإلى الآن ما زلنا نختنق من عدم محاسبته والصمت العالمي المخزي".

وكانت لجنة التفتيش الدولية التابعة للأمم المتحدة موجودة في دمشق، وزارت مواقع الهجمات، بعد أيام من المجزرة، وعاينت المواقع وبقايا الصواريخ وأخذت عيناتٍ من التربة، وأجرت مقابلات مع عشرات السكان المحليين الناجين من المجزرة.

وأكدت اللجنة الهجوم بغاز السارين بتقرير أصدرته بعد أسبوعين من الهجوم.

وقالت، إن "الجهة التي نفذت الهجوم خبيرة باستخدام الأسلحة المزودة بغازات سامة، وإن الذين نفذوا الجريمة اختاروا المناخ والتوقيت الملائمَين، لتنفيذ الهجوم بحيث يوقع أكبر عددٍ من الضحايا.

وبعد أيام من صدور تقرير اللَّجنة وبالتزامن مع تهديدات الولايات المتحدة، أنها ستوجه ضربات عسكرية للنظام، عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً، تم التصويت فيه بالإجماع، على القرار رقم ٢١١٨، الذي طالب بنزع مخزون سلاح النظام الكيميائي وإتلافه، دون أن يستطيع إدانة النظام بالجريمة، وعرقلت روسيا القرار الدولي بالإدانة.

وسبق أن أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" بعد أكثر من أسبوعين من الهجوم حصولها على أدلة توضح وقوف قوات النظام السوري وراء مجزرة الغوطة.

أما تقرير "لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة" الذي صدر في ١٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣ فلم يحمل مسؤولية الهجوم لأي جهة أو طرف، واكتفى بوصف الهجوم بأنه جريمة خطيرة، ويجب تقديم المسؤولين عنها للعدالة في أقرب وقت ممكن، مشيرا إلى أنه تم بواسطة صواريخ أرض أرض، أطلقت بين الثانية والخامسة صباحا مما جعل حصيلة الضحايا كبيرة.

واكتفى البيت الأبيض حينها بالتعبير عن القلق، ودعا وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جون كيري النظام السوري إلى تسليم كامل مخزونه من الأسلحة الكيميائية في مقابل عدم تنفيذ ضربة عسكرية عليه.

وقدمت الاستخبارات الألمانية تقريراً جاء فيه أن اتصالاً جرى بين مسؤول كبير من "حزب اللّه" والسفارة الإيرانية في بيروت، أشار خلاله مسؤول الحزب إلى مسؤولية بشار الأسد عن الهجوم وإلى أنه بدأ يفقد أعصابه.

ونشرت صحيفة "الغارديان" بتاريخ ٣ أيلول ٢٠١٣ تقريرا استخباريا فرنسيا أشار إلى أن قوات النظام هي المسؤولة عن الهجوم، وأرفق التقرير الفرنسي صور ساتلية تظهر انطلاق صواريخ من مواقع قوات النظام وبسبعة وأربعين تصوير فيديو وضعها الناشطون وتحقق أطباء فرنسيون من صحتها.

ولم يتوقف النظام بعد مجزرة الغوطة عن استخدام الأسلحة الكيماوية؛ إذ استهدف العديد من المناطق ١٨٤ مرة، وبلغ عدد المرات التي استخدم فيها ذلك السلاح الفتاك ٢١٧ مرة منذ العام ٢٠١٢.

صحيفة تركية: خطة لإعادة اللاجئين السوريين بضمانات

نشرت صحيفة تركية ادعاءات عن نية تركيا إعادة اللاجئين السوريين إلى ثلاث محافظات سورية تخضع لسيطرة النظام ضمن إطار خطة "العودة الطوعية".

وبحسب صحيفة "Türkiye Gazetesi"، وهي الصحيفة التي تحدثت قبل أسبوع عن جهود دبلوماسية لعقد اتصال هاتفي بين أردوغان والأسد؛ فإن ملف عودة اللاجئين السوريين يحتل مكانة مهمة في المفاوضات بين تركيا وروسيا وإيران والنظام السوري في دمشق.

وانطلاقاً من هذه الأهمية، طرحت تركيا على هذه الأطراف مقترحاً يفيد بأن تجعل من(دمشق وحلب وحمص مناطق تجريبية من أجل العودة الآمنة للاجئين السوريين كمرحلة أولى، على أن يتم توسيع هذه المناطق لاحقاً.

ويشمل عرض أنقرة أيضاً سلامة اللاجئين في أثناء عودتهم، وإعادة ممتلكاتهم بعد ذلك، ومنحهم جميع حقوقهم الشخصية، والإشراف على كامل العملية من قبل وحدات سياسية وعسكرية مستقلة ذات طابع دولي يقبلها الطرفان، بما في ذلك الدول الضامنة.

توفير الدعم الاقتصادي

وأشارت الصحيفة إلى أن العائلات المتضررة العائدة إلى مناطق النظام سيتم تزويدها بالتمويل اللازم لإعادة إعمار منازلهم وأماكن أشغالهم، وذلك بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودول الخليج، مع العلم بأن تكاليف إعادة إعمار وإصلاح البنية التحتية والمصانع والمباني وخطوط الطاقة والمواصلات التي دمرت في عموم سوريا تبلغ ٤٠٠ مليار دولار.

وأكدت الصحيفة على أن النظام السوري لم يستطع تحسين أي من المناطق التي سيطر عليها، بما فيها حلب، بسبب فقدان عائدات النفط التي تستولي عليها قوات سوريا الديمقراطية، مما سبب شللاً في اقتصاد البلاد.

"أسقطت اللعبة الإمبريالية"

وأعرب محمد سرميني، أحد المستشارين السابقين للحكومة السورية المؤقتة، عن رأي مفاده أن العودة بشروط ثابتة من شأنها تعطيل "اللعبة الإمبريالية" المخطط لها عبر سوريا بشكل قاطع.

وأشار سرميني إلى أن سوريا تعرضت بشكل منهجي للتدمير من قبل "حزب العمال الكردستاني" وإيران وروسيا والولايات المتحدة والقوى المتحالفة معها.

وأضاف: "مع الدور الرئيسي الفاعل التي تلعبه تركيا، ستنقلب جميع الحسابات العالمية رأساً على عقب، هؤلاء الناس لا يثقون بالأسد وديكتاتورية البعث بأي شكل من الأشكال، ولكن وجود تركيا في المعادلة وتقديم الضمانات يغير كل شيء، حيث سيكون للعامل العسكري والسياسي والاقتصادي التركي دور حاسم في هذا الشأن".

"السوريون يريدون العودة"

وقال يوسف محلي، عضو الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، في حديثه إلى الصحيفة، إن مئات الآلاف من السوريين لن يترددوا في العودة إلى هذه المناطق في حال كانت تركيا ضامناً لهذه المشروع.

وأضاف: "تسعى تركيا جاهدة من أجل عودة آمنة وكريمة وطوعية، وإن الوجود العسكري والسياسي والاقتصادي لتركيا هو الضمان الوحيد لنا جميعاً، وهي تريد حمل هذه القوة والنفوذ إلى مناطق النظام، وإذا ما تشكيل هذه البنية التحتية بطريقة صحية، فسيعود مئات الآلاف من الناس إلى منازلهم وقراهم ومدنهم".

وأشار "محلي" إلى أن الشعب السوري متعب من حالة اللجوء، وبأن المواطنين الأتراك أيضاً متعبون من ذلك: "بالنسبة لنا، يكفي لقوة مثل تركيا أن تعطي ضمانة ضد دكتاتورية الأسد".

ومن جهته، أشار السياسي السوري سمير علو، إلى أن الوضع الحالي غير مستدام، وأنه في حال تشكيل أرضية لعودة مشرفة، سيعود اللاجئون السوريون، ليس فقط من تركيا بل من جميع أرجاء العالم، إلى بيوتهم ووطنهم.

نظام الأسد يصعد على ريف إدلب، والفصائل تردّ

كثفت قوات الأسد، اليوم الأربعاء، من قصفها المدفعي والصاروخي، على قرى وبلدات ريف إدلب شمال غربي سوريا.

وأفادت وكالات إعلامية محلية، أن قوات الأسد بدعم من الميليشيات الإيرانية والروسية، قصفت بلدة الرويحة في منطقة جبل الزاوية جنوب إدلب، مؤكدة أن عدد القذائف تجاوز الثلاثين قذيفة بالمدفعية الثقيلة، فيما اقتصرت الأضرار على المادية.

وأضافت المصادر أن قوات النظام قصفت أيضا، بلدات وقرى (كنصفرة وبنين ومعرة النعسان_ بريف إدلب الجنوبي والشمالي الشرقي، دون ورود أنباء عن إصابات.

وأشارت المصادر إلى أن الفصائل الثورية ردت على القصف واستهدفت بالقذائف مواقع لقوات النظام في جنوب إدلب.

وكثفت قوات النظام طيلة الأشهر الاخيرة من قصفها البري والجوي، على قرى وبلدات ريف محافظة إدلب، ما أدى إلى وقوع ضحايا وإصابات في صفوف المدنيين.

يشار إلى أن شمال غرب سوريا خاضع لاتفاقية وقف إطلاق النار، موقعة بين تركيا وروسيا في آذار ٢٠٢٠، وعلى الرغم من اشتراط وقف إطلاق النار ، لم يتوقف النظام وروسيا عن استهداف المناطق المأهولة بالمدنيين.

قصف مدفعي وتحليق لطيران الاستطلاع فوق ريف ادلب الجنوبي

شهدت بلدات وقرى ريف إدلب الجنوبي قصفا مدفعيا وصاروخيا مكثّفا من قبل قوات النظام والميليشيات المساندة له اليوم الأحد ٢١ من آب/ أغسطس، تلاه قصف مدفعي من قبل فصائل المعارضة استهدف مراكز تجمع الأخيرة.

وقال ناشطون في ريف إدلب، إن قوات النظام والميليشيات المساندة له قصفت بأكثر من ٥٠ قذيفة مدفعية وصاروخية بلدات وقرى ريف إدلب الجنوبي صباح اليوم.

وأوضحوا أن القصف استهدف بلدات وقرى "سفوهن، والفطيرة، والرويحة، وفليفل، وبينين، وكدورة، وكنصفرة" والواقعة جنوب محافظة إدلب ما خلف دماراً واسعاً في ممتلكات المدنيين الخاصة والعامة.

ولفتوا إلى أن القصف البري آنف الذكر تزامن مع تحليق مكثّف لطائرات الاستطلاع الروسية التي تعمل على رصد الأهداف الأرضية وتصحيح الاستهدافات وإرسال الإحداثيات المباشرة إلى غرف عمليات النظام وروسيا.

ويذكر أن فصائل المعارضة قصفت بعدد من قذائف المدفعية الثقيلة مواقع وتجمعات لقوات النظام السوري والميليشيات المساندة له المتمركزة في مدينتي "كفرنبل، ومعرة النعمان" رداً على استهداف المناطق المحررة.

وتشهد مناطق متفرقة من أرياف إدلب وحلب وحماة يومياً تصعيد عسكري مكثف من قبل قوات النظام السوري والميليشيات المساندة له مخلفةً العشرات من الشهداء والجرحى المدنيين ، فضلاً عن دمار واسع في الممتلكات الخاصة والعامة.

إجراء أول عملية زراعة "حلزون الأذن" لخمسة أطفال شمال غرب سوريا

يصادف اليوم ٢١ آب/ أغسطس، الذكرى السنوية التاسعة لمجزرة السلاح الكيماوي في الغوطتين الشرقية والغربية في ريف دمشق، والتي راح ضحيتها أكثر من ١٤٥٠ مدنياً خنقاً بغاز "السارين" السام، في وقت لايزال العالم صامتاً إزاء المجزرة التي حركت ضمائر الشعوب بأكملها.

ففي ٢١ أغسطس/آب عام ٢٠١٣ ، قصف النظام السوري سكان الغوطتين الشرقية والغربية بالسلاح الكيميائي، فقضى المئات منهم وهم نيام، وعلى الرغم من المجزرة التي ارتكبها نظام بشار الأسد تحت أنظار العالم، إلا أن القتلة لا يزالون من دون محاسبة.

مؤيد حافي، ابن مدينة كفربطنا في الغوطة الشرقية، يقول لبلدي نيوز: "في مثل هذا اليوم وهذه الساعة كنا نختنق من كيماوي الأسد، كان يوماً مرعباً الموت ينتشر في أرجاء الغوطة ولا نعرف كيف نهرب منه، مئات الأشخاص يسقطون على الأرض خنقاً، وإلى الآن ما زلنا نختنق من عدم محاسبته والصمت العالمي المخزي".

وكانت لجنة التفتيش الدولية التابعة للأمم المتحدة موجودة في دمشق، وزارت مواقع الهجمات، بعد أيام من المجزرة، وعاينت المواقع وبقايا الصواريخ وأخذت عيناتٍ من التربة، وأجرت مقابلات مع عشرات السكان المحليين الناجين من المجزرة.

وأكدت اللجنة الهجوم بغاز السارين بتقرير أصدرته بعد أسبوعين من الهجوم.

وقالت، إن "الجهة التي نفذت الهجوم خبيرة باستخدام الأسلحة المزودة بغازات سامة، وإن الذين نفذوا الجريمة اختاروا المناخ والتوقيت الملائمَين، لتنفيذ الهجوم بحيث يوقع أكبر عددٍ من الضحايا.

وبعد أيام من صدور تقرير اللَّجنة وبالتزامن مع تهديدات الولايات المتحدة، أنها ستوجه ضربات عسكرية للنظام، عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً، تم التصويت فيه بالإجماع، على القرار رقم ٢١١٨، الذي طالب بنزع مخزون سلاح النظام الكيميائي وإتلافه، دون أن يستطيع إدانة النظام بالجريمة، وعرقلت روسيا القرار الدولي بالإدانة.

وسبق أن أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" بعد أكثر من أسبوعين من الهجوم حصولها على أدلة توضح وقوف قوات النظام السوري وراء مجزرة الغوطة.

أما تقرير "لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة" الذي صدر في ١٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣ فلم يحمل مسؤولية الهجوم لأي جهة أو طرف، واكتفى بوصف الهجوم بأنه جريمة خطيرة، ويجب تقديم المسؤولين عنها للعدالة في أقرب وقت ممكن، مشيرا إلى أنه تم بواسطة صواريخ أرض أرض، أطلقت بين الثانية والخامسة صباحا مما جعل حصيلة الضحايا كبيرة.

واكتفى البيت الأبيض حينها بالتعبير عن القلق، ودعا وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جون كيري النظام السوري إلى تسليم كامل مخزونه من الأسلحة الكيميائية في مقابل عدم تنفيذ ضربة عسكرية عليه.

وقدمت الاستخبارات الألمانية تقريراً جاء فيه أن اتصالاً جرى بين مسؤول كبير من "حزب اللّه" والسفارة الإيرانية في بيروت، أشار خلاله مسؤول الحزب إلى مسؤولية بشار الأسد عن الهجوم وإلى أنه بدأ يفقد أعصابه.

ونشرت صحيفة "الغارديان" بتاريخ ٣ أيلول ٢٠١٣ تقريرا استخباريا فرنسيا أشار إلى أن قوات النظام هي المسؤولة عن الهجوم، وأرفق التقرير الفرنسي صور ساتلية تظهر انطلاق صواريخ من مواقع قوات النظام وبسبعة وأربعين تصوير فيديو وضعها الناشطون وتحقق أطباء فرنسيون من صحتها.

ولم يتوقف النظام بعد مجزرة الغوطة عن استخدام الأسلحة الكيماوية؛ إذ استهدف العديد من المناطق ١٨٤ مرة، وبلغ عدد المرات التي استخدم فيها ذلك السلاح الفتاك ٢١٧ مرة منذ العام ٢٠١٢.